

## المحكمة الدولية

# حقوق في نفق الفضائل الإدارية للعدالة الدولية

## طلبات

يطلب اللواء الركن جميل السيد من المحكمة الدولية الحصول على المواد الثبوتية الخاصة بالافتراء والاحتجاز التعسفي الذي تعرّض له وهي:

- التقارير المحالة على النائب العام اللبناني بشأن تقويم الإفادات المذكورة أعلاه، وبالتحديد تقرير براميرتس المورخ في 8 كانون الأول 2006.

- رأي المدعي العام بلمار في احتجاز السيد وسائر الموقوفين، الذي بلغه إلى النائب العام اللبناني.

- صورة طبق الأصل مصدقة من محاضر إفادات الشهود التي تدل على تورط المرعوم على نحو مباشر أو غير مباشر في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

- وأية أدلة أخرى في حوزة الرئيس قد تكون ضرورية للملاحقة مرتكبي المخالفات.

إن الطلبين الأولين لا تدخل الإجابات عليهما ضمن سرية التحقيق.

أدخل الحقّ البديهي لشخص اعتقل 4 سنوات تعسفاً في ملاحقة المسؤولين عن ذلك، في التعقيدات الإدارية للمؤسسات الدولية. هل سيؤدي ذلك إلى ضياع الحقّ في الزوارب السياسية للمحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري؟

### عمر نشابة

خلال مهلة خمسة أيام تبدأ بعد تسليم السيد ملاحظاته.

أما بخصوص قضاة دائرة الاستئناف، فقد طلب كاسيزي من السيد التقدم بطلب تنحّي أي منهم بموجب الإرتياب المشروع (القاعدة 25 من قواعد الإجراءات والإثبات) خلال مهلة خمسة أيام من إعلان اختيار قضاة هذه الدائرة.

وفيما يعدّ انتصاراً قضائياً للسيد، قرّر القاضي الإيطالي عدم تعليق العمل بقرار القاضي فرانسيس الذي صدر في 17 أيلول الفائت، والذي رأى أن للمحكمة الاختصاص القانوني للنظر في طلبات السيد، وأن لديه الصلاحية للتقدم بها، وذلك إلى حين بتّ دائرة الاستئناف الأمر.

ولعل أبرز قرار اتخذته الرئيس كاسيزي وأكثر ما يستدعي التساؤل عن حيادية الإجراءات القضائية هو طلبه من «الأمم المتحدة» باعتبارها «صديقة للمحكمة» (Amicus Curiae) (راجع «الأخبار» عدد 9 تشرين الثاني 2009 «تعديلات القواعد: سيف ذو حدين» صفحة 10 و11 أو http://

حدّد رئيس المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري القاضي أنطونيو كاسيزي الخطوات المقبلة التي ستخضعها المحكمة خلال الأسابيع المقبلة، فقرر انعقاد دائرة الاستئناف بعد تحديد قضاتها الخمسة للنظر في طعن تقدّم به المدعي العام الدولي دانيال بلمار في 29 أيلول بقرار قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسيس (17 أيلول) تسليم اللواء جميل السيد مستندات كان قد طلبها بخصوص اعتقاله التعسفي، شرط ألا يتعارض ذلك مع مبدأ سرية التحقيق القائم ولا يلحق الضرر به.

وقرّر كاسيزي كذلك الطلب من السيد إرسال ملاحظاته الكاملة على الطعن الذي تقدّم به بلمار خلال مهلة خمسة أيام، تبدأ بعد تسليم السيد النسخة الفرنسية لنصّ بلمار، والطلب من المدعي العام إرسال ملاحظاته على ملاحظات السيد



كاسيزي قرّر كذلك منح السيد حقّ تقديم ملاحظاته على تقرير الأمم المتحدة خلال مهلة أقصاها 22 تشرين الأول المقبل. بلمار يطعن ليتهرّب؟

انتظر المدعي العام الدولي دانيال بلمار حتى اليوم الأخير من مهلة إرسال الإجابات عن أسئلة وجهها القاضي

(www.al-akhbar.com/en/node/164738) في مهلة أقصاها 6 تشرين الأول المقبل (بعد غد) التقدم بموقفها بشأن قرار فرانسيس، وذلك بحجة أن «بعض المواد التي في متناول المحكمة اليوم أحيلت عليها من لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة». الرئيس

## أهت الناس

### النبطية: جرحى بالسلح الأبيض

إلى زاروب ومن جهة إلى أخرى، لم تسلم منها المحال التجارية والسيارات المتوقفة على جوانب الطرقات، وقد أحصي تضرر ما لا يقل عن أربع مؤسسات تجارية وثلاث سيارات. كذلك أطلقت أعيرة نارية في الهواء. تدخلت عناصر من قوى الأمن الداخلي، فضلاً عن عناصر من معظم الأجهزة الأمنية اللبنانية، لكنها لم تتمكن من الدخول إلى المناطق التي كانت تشهد مواجهات، إذ إن الوقت كان ليلاً، والعمال السوريون تحصنوا جيداً داخل الحي، بعدما انضم إليهم عدد من العمال من خارجه، واستخدمت سطوح المنازل في المواجهات وعمليات «الكزّ والفرّ» و«القصف» بالحجارة.

طوقت قوة من الجيش اللبناني الحي وأحكمت السيطرة على مداخله ومنعت تمدد المواجهات إلى السوق التجارية والأحياء القريبة، وأوقفت نحو عشرة أشخاص من الطرفين، حققت معهم ثم أطلقت بعضهم، ومن بينهم عمال سوريون. أما التوتر فظل سائداً حتى ساعات الصباح. تردد أن الخلاف نشأ على خلفية جلوس عمال سوريين في الأزقة أو على سطوح المنازل، الأمر الذي سبّب بلبلة، خصوصاً عند النسوة اللواتي يتنّ يخفن من الخروج ليلاً.

الخلاف تزامن مع وجود السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي في ضيافة النائب ياسين جابر في مدينة النبطية.

تحول حي السراي القديم في النبطية ليل السبت، إلى ساحة مواجهات بالحجارة والعصي والسكاكين، بين عمال سوريين وعدد من أبناء الحي وشبان من النبطية، محسوبين على «حركة أمل»، أدت إلى سقوط أربعة جرحى.

الخلاف سرعان ما تطور إلى مواجهات، بدأت قرابة التاسعة مساءً في ساحة مدينة النبطية، لكنه امتد إلى حي السراي القديم حيث يقم عشرات العمال السوريين في البيوت التي تركها أصحابها.

العراك بدأ بين حسن ب. وتردد أنه مسؤول شعبة حركة أمل في حي السراي، من جهة وأحد العمال السوريين الذي استنجد برفاقه فتعاونوا على ضرب حسن ضرباً مبرحاً، وعلى أثر ذلك استنجد الأخير بعدد من شبان حي السراي ومجموعات شبابية محسوبة على «حركة أمل» لينتقل الأمر إلى مواجهات بالعصي والحجارة وعراك بالأيدي استخدمت فيه السكاكين. الأمر الذي أدى إلى سقوط أربعة جرحى لبنانيين، هم حسن ب. مصطفى م. وهينم م. وزياد غ. فيما لم يعرف عدد الإصابات في صفوف العمال السوريين.

العمال السوريون هدموا جداراً حجرياً كانت بلدية النبطية قد بنته واستخدموا حجارته في عملية الرشيق، ولأن للحجى عدة منافذ، كانت المواجهات تنتقل من زاروب

## ما قل ودل

تلقت البلاغات الواردة إلى قوى الأمن في الأيام الأخيرة إلى وقوع أربعة عمال ضحايا لحوادث العمال يوم الأحد الماضي. أحدهما لبناني والثاني هندي والآخرا سوريان.

في بشامون سقط العامل السوري خشمان بعسان (32 عاماً) من الطبقة العاشرة من ورشة بناء، ما أدى إلى وفاته على الفور. وفي ذوق أصبح توفي السوري شهاب البرهو (33 عاماً) إثر سقوطه من ورشة.

أما في مستينا - جبيل فقد تعرض إيلي زيتوني (41 عاماً) لصعقة كهربائية وهو يقوم بتصليح مضخة مياه، ففارق الحياة. ونقلت جثة عامل هندي إلى مستشفى في الميناء بعد تعرضه لصعقة كهربائية.

## متابعة

### منظمة العفو تتزامن مع سباط

#### محمد نزال

ومعه سوداني آخر مدان بالتهمه ذاتها في السعودية، يمكن أن يتعرّض «لعقاب وحشي وغير إنساني، من دون أن يكونا قد ارتكبا أي شيء له علاقة بجرم». ودعا لوثر إلى إطلاق سراحهما فوراً.

يُشار إلى أن سباط (46 عاماً) أوقف في المدينة المنورة، في أيار 2008، وكان في حوزته «طلاسم ونباتات»، ثم صدر بحقه حكم الإعدام في تشرين الثاني 2009.

من جهتها، أكدت وكالة سباط، المحامية مي الخنسا، أن وزير العدل إبراهيم نجار اتصل بها قبل مدة، وطمانها لتناحية «تجميد تنفيذ حكم الإعدام»، مشيرة إلى أنها في صدد الإعداد لتظاهرة تنطلق من أمام السفارة السعودية في بيروت وصولاً إلى القصر الحكومي.

رغم الوعود التي تلقّتها عائلة علي سباط من المسؤولين اللبنانيين بإعادته إلى بلاده، فإن سباط لا يزال موقوفاً لدى السلطات السعودية، كذلك فإن حكم الإعدام الصادر بحقه لا يزال معلقاً لدى محكمة الاستئناف السعودية.

في هذا السياق، أعلنت منظمة العفو الدولية أنها أرسلت إلى العاهل السعودي، نهاية الأسبوع الفائت، كتاباً تطالبه فيه بالتدخل شخصياً لمنع تنفيذ حكم الإعدام بسباط «المدان بتهمه ممارسة الشعوذة». وجاء في بيان المنظمة أن المدير المساعد لمكتب المنظمة في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، فيليب لوتر، رأى أن سباط،



اعتصام تضامني مع علي سباط (بلال حسين - ب)